

إصلاح نظام دعم الأسعار وتعويض خسائر القدرة الشرائية

ابتكار النموذج الجزائري للتحويلات النقدية المباشرة:

"نبني" تقترح بديلين جديدين قابلين للتعوييم ابتداء من سنة 2019

الملخص

الجزائر، مارس 2018.

مذكرة تمهيدية:

مساهمة في خطوتين لتقاسم عادل لعبء ضبط الميزانية

يجب أن يواكب إصلاح نظام دعم الأسعار الإصلاح الضريبي: لكونهما يشكلان جزئين متلازمين من العقد الاجتماعي الجديد الذي يربط الدولة والمواطنين.

ستتبع هذه الوثيقة بمساهمة أخرى من "نبني" ندعو من خلالها إلى إصلاح ضريبي ومالي كبيرين . لا يمكن فصل الإصلاح الضريبي عن إصلاح دعم الأسعار الذي نقترحه في هذه الوثيقة. حيث يتطلب تقاسم عبء التكيف الضريبي بصورة عادلة بين المؤسسات الإنتاجية وأغنى المواطنين، وبقية السكان . بالرغم من التحويلات النقدية المقترحة، فإن تخفيض دعم الأسعار سيضع عبء التسوية على نحو غير مناسب على عاتق الطبقات المتوسطة مما يستوجب على برنامج التحويلات هذا أن يجد مصادر جديدة للتمويل المستدام . للأسف، فإن الإدراج (المجهض) للضريبة على الأملاك الخاصة بالمساكن الثانوية والتي تم تكريسها في مشروع الضريبة على الثروة في قانون المالية لعام 2018 كان يمكن أن يشكل الخطوة الأولى في نظام ضرائب يُسمّى بمستوى أكبر المواطنين الميسورين (بشرط أن يتم فرض الضريبة بشكل عادل دون تعسف وقمع). من ناحية أخرى، فإن هذه الضريبة العقارية الجديدة لم تكن كافية . وفي مساهمات مستقبلية مكملة، سوف نقترح إصلاحاً مالياً وميزانياً أكثر طموحاً، بحيث يتقاسم الأغنياء والمؤسسات الإنتاجية عبء التسوية الحتمية للميزانية . يحتاج الأمر إلى توسيع الوعاء الضريبي، وتقوية التصعيد التدريجي للضريبة ، وإلغاء الإعفاءات غير الفعالة¹، وتخفيف بعض النفقات الضمنية، وتكرис تنفيذ الحكم الراشد في جمع الضرائب والحماية من التعسف .

وبهذا الشكل، سيتم قبول وتبني إصلاح الدعم المالي للأسعار على نحو أفضل وسينظر إليه المواطنون على أنه أكثر إنصافاً، إذا تم فرض الضرائب على الأغنياء بشكل أنساب، وأصبحت ضرائب المؤسسات أكثر إنصافاً وأكثر شمولية وأقل تقديرية.

إصلاح الدعم المالي-الانتقال من الدعم الشامل لبعض الأسعار إلى تحويلات نقية مباشرة – سيشكل محورا أساسيا من العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة والمواطنين . كما أن الإصلاح الضريبي - بما في ذلك الضرائب المحلية، والعلاقة بين دافعي الضرائب والدولة – سيشكل المحور الأساسي الآخر . هذا الإصلاحان يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب لكونهما يشكلان "وجهين لعملة واحدة".

¹ الإعفاءات الضريبية كانت مقدرة بنسبة 5.5 % من الدخل المحلي الإجمالي لسنة 2014، ليس بعدها عن الإعاتنات المخصصة للطاقة (7.7 % من الناتج المحلي الإجمالي).

إصلاح نظام دعم الأسعار وتعويض خسائر القدرة الشرائية

ابتكار النموذج الجزائري للتحويلات النقدية المباشرة:

نبني" تقترح بدائلين جديدين قابلين للتميم ابتداء من سنة 2019

الملخص :

الحكومة تخطي الطريق.

أعلنت الحكومة عن إطلاق غضون سنة 2019، على مستوى ولاية نموذجية واحدة فقط، المرحلة الأولى من مشروع للتحويلات النقدية المستهدفة، بغية تعويض الخسائر المسجلة في القدرة الشرائية الناجمة عن التخفيضات المستقبلية في الإعanات.

ال الخيار الذي تم تبنيه قد حدد الأسر المحتاجة من قبل الإدارة، من خلال الهياكل والمعلومات الموجودة، وسيتم التحويل عن طريق الشيكات. وفي إسهامنا هذا فإننا ندافع على فكرة كون أن الحكومة مخطئة وأن الخيار المعتمد لا ينلأع مع سياقنا ويرحمل معه خطر استبعاد جزء كبير من الأسر الضعيفة التي ستتحاج إلى معظم التحويلات التعويضية عندما سيشرع في تنفيذ إصلاح الدعم. كما يحمل هذا الخيار أيضاً خطر تأخير هذا الإصلاح أكثر، بحجة أننا لن تكون مستعدين، وأنه يجب وضع نظام معلومات الاستهداف الملائم مسبقاً.

إن إصلاح نظام دعم الأسعار لا يمكن أن ينطلي أكثر من ذلك. حيث يحتاج المواطنون والأسر، خاصة الأقل رخاءً، إلى التعويض عن الزيادات المستقبلية في أسعار السلع المدعومة، مع زيادة سعر الوقود على رأس قائمة هذه الزيادات. والهدف هو الحد من دعم الأسعار للتخفيف من وطتها على الميزانية العامة الدولة، والقضاء على التشوّهات التي تدخلها وإعادة توزيع الدعم في شكل تحويلات نقدية مباشرة لحماية القدرة الشرائية للفئات الأضعف، لا سيما الفئة الأفقر والتي تشكل 40% من السكان.

إن تأخير هذا الإصلاح يؤدي حتماً لخطر الاضرار بالمواطن فيما بعد بطريقة مفاجئة ومكلفة اجتماعياً، في حالة حدوث أزمة في الميزانية. إننا نحذر من أن هذا التأخير غير المحدود زمنيا في إصلاح نظام الإعانات سيعرضنا لخطر الاضرار بالمواطن وبعد ذلك إلى ضرورة تتفيد في حالة الطوارئ، وفي جدول زمني أكثر صرامة وتحت قيود شديدة في الميزانية. قد يكون هذا هو الحال إذا استمرت الأزمة المالية ولم ترتفع أسعار النفط وكذا صادراتنا من المواد البترولية بقدر ما نأمل. سيكون لهذا السيناريو عواقب اجتماعية يجب علينا تفادها. لا تزال لدينا الفرصة "لتسوية" الزيادة في الأسعار المدعومة خلال فترة معقولة. إن تأخير هذا الإصلاح أو تتفيده ببطء شديد يعرضه أيضاً لخطر التعرض لمزيد من الانقطاعات بسبب الاقتراب من انتخابات 2019.

إن الذريعة المتمثلة في الحاجة المسبقة إلى توفير قاعدة معلومات الاستهداف: قد بين فشل هذا المنهج في أماكن أخرى من العالم.

تبين في تجارب عالمية مماثلة أن الطرق التقليدية لاستهداف الأسرة غير فعال ويفيد إلى معدلات خطأ كبيرة في استبعاد أفراد الناس الذين هم أكثر عدداً. كما أن الطرق التقليدية لا تغطي إلا عدداً قليلاً جداً من الناس (في الغالب أقل من 20% من السكان) ولا يتم تبنيهم على الإطلاق ضمن إرشاد في التغطية الاجتماعية الشاملة.

فرضنا أنه لو كانت لدينا قواعد بيانات استهداف موثوقة، وكانت لنا القدرة على تنفيذ مثل هذه البرامج (في الحقيقة لا نمتلك الوقت الكافي للقيام بها)، إن أفضل معدلات استبعاد تم بلوغها (في وقت متأخر جداً من تنفيذ البرنامج) في البلدان التي توصف كونها نموذجية مثل البرازيل، وبذلك فإنها تبقى غير مقبولة في سياقنا: معدل استبعاد أكثر من 30% من القراء، وأخطاء إدراج "غير القراء" أكثر من 40%.

لقد سمحت سياساتنا الاجتماعية بأن جعلت من الجزائر واحدة من أكثر الدول مساواة في العالم. وعليه، لا يمكن تصور استيراد نماذج إعادة التوزيع من البلدان غير المتساوية. يجب أن يطمح برنامج التحويلات النقدية المباشرة الذي يأتي بديل لدعم الأسعار إلى الحفاظ على هذه المكاسب ومثالية مساواة العدالة الاجتماعية، بتغطية قطاعاً من السكان أوسع بكثير من البرامج الدولية التي تشكل مصدر إلهام حوكمنا.

نبني تقتراح بديلين قابلين للتعميم دون أجل وأكثر ملائمة لواقعنا.

كما قامت به دول أخرى قبلنا، فإن الأمر يتعلق بابتكار واختراع جهاز للتحويلات النقدية يستجيب للالتزاماتنا ووافعنا:

1- البرنامج يجب تعديمه في وقت مبكر ابتداء من سنة 2019،

2- يجب أن يغطي وبسرعة 40% من السكان الأقل رفاهة بنسبة خطأ التهميش ضئيلة؛

3- يجب أن ينطلق دون انتظار بناء قاعدة معلومات شاملة وموثوقة.

على هذا المستوى فإن هناك حل يفرض نفسه: وهو جهاز قائم على التصريح القبلي دون استبعاد إداري قبلى. لتنفيذ البرنامج بسرعة وضمان تعطية دون إقصاء لغالبية الفئات الهشة، فإنه من الضروري أن تكون عملية التسجيل تصريحية كلية، دون أدنى تحقق عن دخل المتصفح، ودون إقصاء إداري. مما يعني أن البرنامج لن يستعمل قاعدة بيانات البرامج السابقة²، ولا قواعد التحقيق في تصريحات الدخل. وعلى هذا الأساس سيتم تعديمه بسرعة دون خطر الإقصاء مما يمكن من إدماج مسبقاً 40% من فئة الأكثر فقراً (الفئة المستهدفة من طرف البديلين المقترحين من نبني)، والتي تشكل الفئة الاجتماعية ذات القدرة الشرائية الواجب حمايتها بصفة أولوية.

وفي هذا الشأن، فإن هناك إمكانيتين:

A- ادخال معيار استهدف واضح (مثل الدخل) والذي سيبطبق تدريجياً على أن يتم بالتوالي بناء قاعدة بيانات للتمكن من وضع حيز التنفيذ لهذا المعيار وإقصاء المستفيدين المعترف عليهم كونهم غير معنيين (هذا الاختيار "أ" الذي نقترحه أسفله ويسمى الاستهدف التدريجي).

B- الإمكانية الثانية تتمثل في عدم الانغماط في التعقيدات والأخطاء التي لا يمكن تجاوزها للاستهداف وتغطية غالبية السكان، وهو الدخل الشامل، والمفتوح لأغلبية السكان وهو (الاختيار "ب").

²الفئات التي تعاني من الأخطاء المرتفعة جراء إقصاء الأكثر فقراً وإدماج الميسورين والمفرطين.

الخيار (أ): الاستهداف التدريجي

ويستهدف هذا البديل الأول 40 % من الأسر الأقل يسرا في معيشتها. تصرف التحويلات ، على أساس تصريحى، والاستبعاد التدريجي للمستفيدين غير المستحقين كقاعدة معلومات اجتماعية وطنية.

الرؤية. يتضمن البرنامج المقترن بناء نظام جديد لإعادة التوزيع على مدى السنوات الخمس إلى العشر القادمة، يستهدف 40 % من الأسر ذات الدخل المنخفض. وستتم تعطية هذه الفئة بسرعة، دون استبعاد، على أساس تصريحى، مما يسمح للوصول إلى معدل 90 % من تغطية الفقراء (أقر 40 %) بحلول عام 2020. وسوف تتطلب العملية في البداية مرحلة انتقالية نحو نظام استهداف هذه المعدلات، بالنظر إلى **الأخطاء العالية في الإدماج**، والتي ستختفي تدريجيا مع تحديد المستفيدين غير المستحقين من خلال نظام معلومات موثوق يتم تطويره بالتوازي.

وتتمثل الفكرة في بناء **نظام تحويل نقدي مباشر**، يستهدف بسرعة في **الخمس سنوات الأولى والثانية** توزيع الدخل على الأسر المعوزة، مع إدخال معدلات أخطاء استبعاد ضعيفة عند الدخول.

الوصف. يرمي الاستهداف التدريجي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- يجب أن يعطي ، بعد ثلاثة سنوات ، ما لا يقل عن 90 % من الأسر في **الخمسين الأولى و الثانية** (أي 90 % من 40 % من الأسر الجزائرية ذات الدخل المنخفض). وهذا يتوافق مع معدلات خطأ الاستبعاد بالنسبة للفقراء في بداية البرنامج والذي سينخفض عددهم بسرعة.

- يجب أن يسمح الاستهداف التدريجي في نهاية المطاف بمعدلات الخطأ في إدراج الأسر غير المؤهلة إلى أقل من 20 %. وهذا بحد أقصى 20 % من الأسر في الخمس 3 و 4 و 5 (أي نسبة 60 % من ذوي الدخل العالي) الذين لا يتلقون عادة تحويلات. لن يتم الوصول إلى هذا المعدل إلا بعد أن يصل نظام الاستهداف إلى الكفاءة المثلث، ربما بعد عقد من الزمن، بعدما كان مرتفعا في البداية. يتوقع معدل خطأ في التضمين بنسبة 50 % في السنة الأولى . سينخفض هذا المعدل إلى متوسط 20 % بحلول نهاية عام 2028 عندما يتم تحسين الاستهداف.

- يجب أن تغوص المبالغ المحولة على الأقل الزيادات في النفقات المرتبطة بانخفاض الدعم ، ولكن فقط بالنسبة للأسر المعيشية في **الخمس سنوات الأولى**. وبالتالي فإن المبالغ سوف تزيد تدريجيا على مدى السنوات الخمس الأولى، حيث تتحسن المنح.

- يجب ألا يتجاوز إجمالي ميزانية البرنامج في النهاية 3 % من الناتج المحلي الإجمالي. في السنوات الأولى، يجب ألا تتجاوز المدخرات التي حققها انخفاض الدعم (أي أن تنفيذ عمليات النقل لا يمكن أن يتطور "بشكل أسرع" من انخفاض الدعم).

- أوامر حجم الزيادات في النفقات التي ستتخرج عن انخفاض الدعم ، تسمح لنا بالتوقيبة بمبالغ تحويل شهرية تبلغ 49.000 دج لكل أسرة يبلغ عدد أفرادها 4 أشخاص ؛ و 12.000 دج لكل أسرة يبلغ عدد أفرادها من 5 إلى 8 أشخاص ؛ و 15.000 دج لكل أسرة يبلغ عدد أفرادها أكثر من 9 أشخاص.

- وبناء على هذه الافتراضات، وطرح إطلاقه مطلع 2019، سيغطي البرنامج في نهاية المطاف أكثر من 4 مليون أسرة، أي 48 % من الأسر الجزائرية و 90 % من الأسر المستهدفة مع تحويل مالي مقدر شهريا بـ 12.195 دج (والمعبر عنه بالدينار الجزائري سنة 2017). بعد أن بلغت التكلفة الإجمالية الذروة من 3.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، فإنه سيكمل في عام 2030 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي، وعندما سيتم التقليل من الدعم لهذه الفترة مما سيسمح للدولة من توفير ما لا يقل عن 7 % من الناتج المحلي الإجمالي كل سنة.

الخيار (ب): الدخل الشامل

دخل شامل فردي، لجميع المواطنين تقريباً، باستثناء الأغنياء، على أساس تصريحي بحث.

الرؤية. يقترح البرنامج تمكين جميع المواطنين الجزائريين، باستثناء الأغنياء، من دخل تكميلي منتظم، دون قيد أو شرط وبغض النظر عن وضعهم العائلي أو مستوى معيشتهم. ويهدف إلى تغطية ما لا يقل عن 90 % من المواطنين في أجل أقصاه ثلاث سنوات، ودفع بواسطة التحويل شريطة حيازة حساب مصرفي وعلى بطاقة الهوية الوطنية البيومترية.

الأهداف . لا يشكل المقترن تعويض جميع المواطنين جراء ارتفاع أسعار السلع المدعومة بواسطة التحويلات النقدية وحسب ، ولكن أيضاً إعادة النظر في الشبكة الاجتماعية والتکفل بجميع المواطنين، دون شروط، و لن يكون فقط مكملاً للدخل بل سيسمح بالمرزيد من الاستقلالية والمزيد من الحماية ضد أخطار الحياة وعالم الشغل.

تحويل فردي بدلاً من التحويل إلى الأسر. سيخص الدخل الشامل الفرد وليس العوائل (الأسرة) لأن فكرة الأسرة المالية لم تكن موجودة في الجزائر وستواجه الأسر المستهدفة صعوبات في عملية التنفيذ. كما سيكون له تأثير على تمكين النساء والشباب وجميع الأفراد الذين يشكلون كل أسرة من الحصول على دخل إضافي بأكبر قدر ممكن من الحرية. الأسر أصبحت "مقطعة الأوصال" مقارنة بما كانت عليه من قبل وأصبحت أكثر تشرذماً، ونظم التضامن الأسري أصبحت غائبة مقارنة بما كانت عليه من ذي قبل والشباب لديهم طموحات للاستقلال وروح المبادرة التي سيكون من المفید تشجيعها. كل بالغ - رجل وامرأة- لديهم حسابات مصرافية أو حساب بريدي جاري أين يمكن تلقى تحويل الأموال، وسوف يتم التعرف عليه فقط بواسطة رقم الهوية الوطنية (بطاقة الهوية الوطنية البيومترية).

يراعي الدخل الشامل مصطلح **الهشاشة** الذي هو مفهوم ديناميكي غير ثابت في الوقت. تتغير الحالات الفردية (التوظيف، الوضع العائلي، إلخ) بشكل متكرر وتصعب على الإدارة اتباعها بدقة، مما يجعل من الصعب وضع حيز التنفيذ لنظام استهداف ديناميكي وموثق. وعليه يفترض الدخل الشامل أنه في نهاية المطاف، يحق لكل فرد (باستثناء الأغنياء)، بغض النظر عن دخلهم الحالي، الحصول على حد أدنى و دائم من الشبكة الاجتماعية . وهذا يفسر أيضاً السبب، على نقيض الاستهداف التدريجي الذي يستهدف الأسر، أن المستفيدون من الدخل الشامل هم أفراد.

نحن نقترح دخلاً شاملًا بقيمة 2400 دج شهرياً للمواطنين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وأكثر؛ و2000 دج لكل طفل دون سن 15 عاماً . هذا يمثل لعائلة مكونة من شخصين بالغين وثلاثة أطفال 8400 دج شهرياً . ولعائلة أكثر من 3 أشخاص بالغين (على سبيل المثال والدين وجدين)، وطفلين فوق سن خمسة عشر واثنين من الأطفال دون سن الخامسة عشرة، 14400 دج شهرياً.³.

مع هذه الافتراضات، سيكون حجم برنامج الدخل الشامل في نهاية المطاف حوالي 5.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، بعد بلوغه الذروة بـ 6.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. في المدى القصير، سيصل البرنامج إلى 41.1 مليون من المواطنين، منهم 12.3 مليون طفل دون سن الخامسة عشرة، بمتوسط تحويل شهري يبلغ حوالي 2000 دج للفرد.

³ بالرغم من تسميته بالدخل الشامل والمستعمل في مثل هذه التحولات فإن المبالغ لا تشكل إلا مورد مالي تكميلي (أو مدخل لدعم القدرة الشرائية)

أي خيار ننتهي؟

كلا الخيارين يلتقيان على مستوى هدف مشترك واحد هو: التعويض وبسرعة وعلى نطاق واسع للأكثر فقراً وتجنب إطالة أمد الوضع الراهن بحجة أن الأمر يتطلب بعض الوقت لإعداد عملية الاستهداف. وهمما يتعدان الوضع الراهن - فتكلفتهمَا أقل من تكلفة الدعم الحالي. هذا هو السبب في أنها جذابٌ سياسياً على وجه الخصوص، لكون أن التعويضات تبدأ بسرعة، وتتس شريحة كبيرة من السكان (الجميع تقريباً بالنسبة للدخل الشامل)، مما سيؤدي إلى قبول تخفيض دعم الأسعار لأنَّه سيرتبط بالتحويلات المستلمة (منه تأتي الصيغة المقترنة، "المساعدات يديها دراهم"!).

كلا الخيارين يفترض أنه لا يمكن أن يتم ذلك إلا على حساب تغطية أوسع من الأهداف المعينة بأنها ذات أولوية (40% الأكثُر فقراً)، دون إقصاء، على الأقل في البداية، بالنسبة للاستهداف التدريجي، باستثناء الأغنياء بالنسبة للدخل الشامل. في حالة الاستهداف التدريجي، فإنَّ الافتراض هو أنَّ الكثيَر من الأسر غير مؤهلة (تصريح كاذب ودخل أكبر من السقف المحدد) وتحصيلات مسبقة من البداية، قبل أن تتمكن الإدارَة من تطوير قدرة إعلامية تسمح لها من الاستبعاد التدريجي في وقت لاحق لأصحاب التصريحات الكاذبة. بالنسبة للدخل الشامل، فإنَّ الهدف هو نفسه، ولكن مع افتراض أنه من الأفضل تغطية الجميع لأنَّه من الصعب للغاية الاستهداف ولكون ديناميكية الدخل تجعل من حد التأهيل للاستفادة، في كل حال، حداً عشوائياً.

وفي هذا الصدد، لا يختلف هذان الخياران إلا فيما يتعلق "بتكلفة الخطأ في الإدراك" الذي يتعين دفعه من أجل أن تكون قادرَين على التغطية بكفاءة وبدون إقصاء أكثر الأشخاص فقراً والذي نرغب في تحقيقه كأولوية : وسيشكل "الدخل الشامل" السعر الأعلى من خلال فتح التغطية على الفور للجميع تقريباً - الفكرة هي أنه من خلال القضاء على الحاجة إلى استهداف، ونحن على يقين من أنَّ جميع أفراد المواطنين تقريباً (أقر 40%) سوف يتلقون تحويلاتهم، حتى لو استدعي ذلك فتح الاستفادة إلى الجميع تقريباً. أما بالنسبة للاستهداف التدريجي، فإنه يدفع ثمناً باهظاً في البداية حيث سيتم تغطية العديد من المستفيدين غير المستحقين (دخل حقيقي أعلى من سقف أهلية الاستفادة)، قبل أن تتحفظ هذه التكلفة مع تطور القدرة على الاستبعاد وأن تكون الإدارَة قادرة على استبعاد الأسر المستفيدة غير المؤهلة.

من جهة أخرى، الخياران ينبعان من نظرة أساسية تختلف اختلافاً جوهرياً عما ستكون عليه الشبكة الاجتماعية الجزائرية الجديدة: حيث يفترض الاستهداف التدريجي أن المساعدة يجب أن تستهدف أفراد الأسر كمسألة ذات أولوية وأن الدولة يجب أن تجهز نفسها بالأدوات التي تحتاج إليها لدعم هذه الشريحة من السكان كأولوية. هذا هو الحال بالنسبة لجميع البرامج الاجتماعية تقريباً في العالم. يفترض الدخل الشامل أن الحد الأدنى من خطاء الاستبعاد هو أكثر أهمية من تضمين المواطنين الذين لا يحتاجون في الأساس إلى تحويلات تعويضية، ولكن أيضاً أن يتجاوز عدد السكان لتعويضهم 40% الأكثُر فقراً، على أن تشمل الطبقات المتوسطة. وهذا مهم بشكل خاص لبلد مثل الجزائر، التي تصادف أنها من بين أكثر البلدان مساواة في العالم: مستوى المساواة قريب من مستوى دول الشمال.

هذان الخياران ليسا بالضرورة حصريين . حيث يستند خيار الاستهداف التدريجي على نظام إعلاني-تصريحي- مبدئي يهدف إلى بناء قاعدة بيانات شاملة تدريجياً حول الوضع الاجتماعي للمواطنين والأسر. على الرغم من أن خيار الدخل الشامل لا يحتاج في البداية إلى بناء مثل هذا الأساس لأنَّه لا يستند على الاستهداف (مما يجعله خياراً أبسط وأقل تكلفة

لإدارته) ، كما يمكن تصور هيكل إداري واحد لكل من الخيارين بحيث يطور على المدى الطويل نظام معلومات اجتماعي مفصل وموثوق به ، مما يسمح بتعديل المبالغ وفقاً للحالات الخاصة.

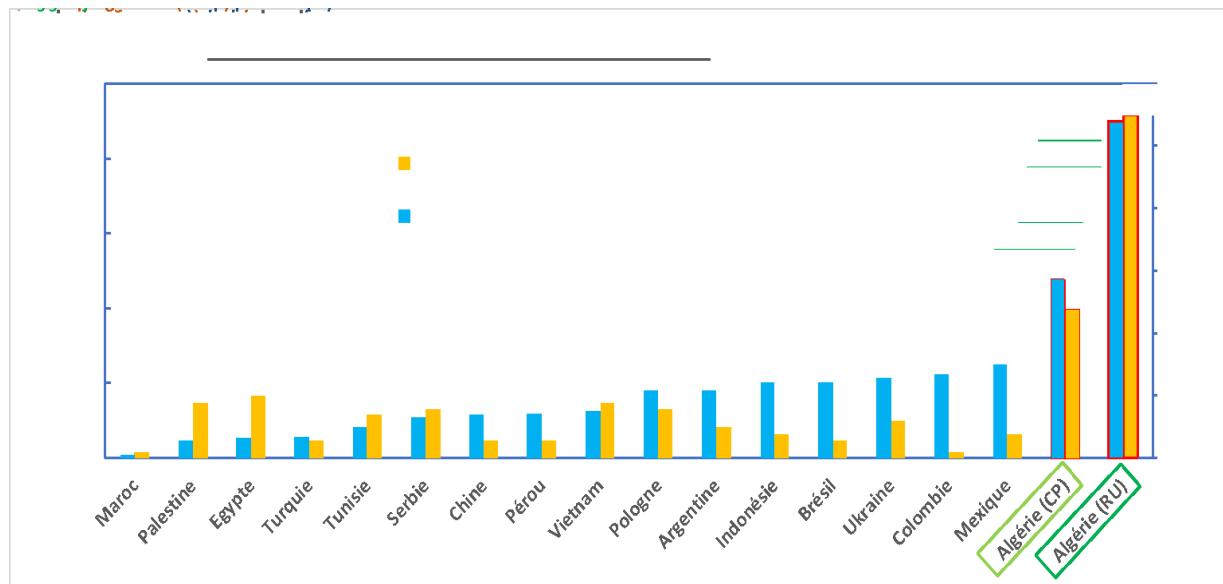
سيوفر الخياران المقترنان في النهاية إمكانية تقديم المزيد من الدعم المميز . لا شيء يمنع من تعديل المبالغ المحولة وفقاً لشروط محددة لبعض المواطنين أو الأسر المعيشية الضعيفة، اعتماداً على مستوى معيشتهم، أو المخاطر التي قد يواجهونها . قد تكون التحويلات أعلى بالنسبة للعائلات أو المواطنين ذوي الإعاقة . كما يمكن للأرامل أو الأسر ذات العائل الواحد الحصول على مبالغ أعلى، وكذلك الطلاب.

في نهاية المطاف، ستكون القدرة المالية للميزانية هي أهم القيود في تحديد المبالغ وتغطية البرنامج . على الرغم من أن الدخل الشامل أعلى بكثير من الاستهداف التدريجي (أكثر من الضعف)، إلا أنه من الأسهل تنفيذه لأنه أكثر شمولاً . وبالتالي، فهو أكثر جاذبية من الناحية السياسية، حتى وإن كان ينطوي على مخاطر فيما يتعلق بالاستدامة المالية . ومع ذلك، فإن تحسين المعلومات الضريبية سيجعل من الممكن استرداد بعض التحويلات التي يتلقاها أغني المواطنين.

يتمثل عنصر القرار الآخر في السياق السياسي ومدى تقبل المجتمع لأخطاء الاستبعاد أو الإدماج. حيث كلما كان المجتمع بشكل أساسي ضد أخطاء الإقصاء (للفقراء) أو الإدماج (للأغنياء) – سيناريyo محتمل في بلد مثل بلدنا-أين التقوّلات الاجتماعية منخفضة للغاية، وعليه كلما كانت تغطية البرنامج واسعة للغاية كان أفضل .سيساعد الاستهداف التدريجي من التغلب على هذه المشكلة من خلال توفير، بعد بضع سنوات (من 5 إلى 10 سنوات، إذا لزم الأمر) ، نظام استهداف فعال بما يكفي لتقليل معدلات الأخطاء هذه ، مع إطلاق برنامج ذي تغطية واسعة في البداية.

ومن شأن الخيارين المقترنين تحقيق وفورات كبيرة في ميزانية الدولة مع حماية لفئة أكبر من السكان مما تقتربه الحكومة.

على الرغم من أن الدخل الشامل أكثر من ضعفي تكلفة "الاستهداف التدريجي" (الذي تكون تكاليف تسبيبه إدارياً أكبر بكثير)، إلا أن كليهما يطلان أرخص من الدعم الحالي المنتهجه (أكثر من 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي حالياً، من ضمنها 7٪ المخصصة للطاقة) وسيؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في ميزانية الدولة التي يمكن استثمار بعضها بشكل أفضل (8٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي للاستهداف التدريجي، وما لا يقل عن 5٪ من إجمالي الناتج المحلي من مدخلات الدخل الشامل).



المصدر: محاكات نبني و معطيات البنك العالمي

datatopics.worldbank.org/aspire/

تختلف اقتراحات "نبني" عن البرامج المعلن عنها و التي تعتبرها غير ملائمة لسياقنا الاجتماعي و محدودة للغاية في تغطيتها. من منظور برامج التحويلات النقدية الموجودة في العالم، فإن الخيارين الذين نقترحهما يهدفان إلى تعويض جزء أكبر من السكان عن تلك التي قدمتها البلدان غير المتساوية بدرجة أكبر من بلدنا : "الاستهداف التدريجي" (48%) و "الدخل الشامل" (90%)، مقارنة بأقل من 25% لكل الأمثلة المدرجة في العالم الأكثر تغطية والذي يمثل أقل من 15% من سكانها (انظر الرسم البياني أعلاه). و تظهر هذه الاختلالات مدى اختلاف النهج الذي تقرره "نبني" بشكل أساسى عن إعلان الحكومة. وبالتالي فإن تكاليف البرامج المقترحة أعلى بطبيعة الحال من أي مكان آخر: 2.4% و 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي للاستهداف التدريجي والدخل الشامل، مقارنة بأقل من 1% في أي مكان آخر من العالم.

بذل كل الجهد للوصول إلى أفق الناس : البنى التحتية المحلية والإصلاحات التكميلية وحملات الإعلام: "الإعانات تديهم دراهم !"

الحاجة إلى جهد إداري جواري .أظهرت التجارب الدولية أن أكثر ما يصعب في البرامج الاجتماعية هو الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى من يحتاجها : أي الأكثر فقرًا .و البرنامج الذي احتفل به نجاحه في الحد من الفقر (حقيقة العائلة) في البرازيل، والذي يستهدف أفق الناس، قد بلغ 70 % فقط من الأسر في العشر الأول (أفق 10 %) بينما 40 % من الأسر المستفيدة لا مبرر لها (أغنى من سقف الأهلية) .وهذا يعني أن الجهد الإداري الهائل الذي يتبعين على الدولة أن تتفنده على المستوى المحلي للوصول إلى أفق الناس، من أجل الخيارين المفترضين من قبل نبني، حتى إذا كان كلاهما يستند إلى نظام تسجيل تصريحي بسيط، بدون متطلبات إدارية محددة ودون استبعاد أحد عند الإطلاق .وستكون مسألة تدعيم القدرات الإدارية المحلية - لا سيما تكييف شبكة الفروع التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية؛ والتعاون مع الممثلين المحليين - كالجمعيات التعليمية والدينية وغيرها؛ واستخدام جميع القدرات الإدارية لضمان أن البرنامج يدرج كل أولئك الذين يحتاجون بالفعل إلى هذه التحويلات، حتى وإن كان ذلك عرضة لخطر الإدراج في البداية - من حيث الاستهداف التدريجي، وعدد كبير جدًا من الأسر الفقيرة المستفيدة والتي سيتم فصلها من الاستفادة لاحقا بمجرد توفر معلومات موثوقة عن دخل الأسرة.

الإصلاحات التكميلية التي من الضروري تسريعها. مع إدخال التحويلات النقدية يجب أن يتم إدراج مالي محسن. إن معدل التبنيك حاليا 50 %، فمن الضروري أن يكون لكل فرد حساب مصرفي أو بريدي أو معاملاتي. هذا الأخير هو حساب يقدم فقط إمكانية تلقى التحويلات وسحب الأموال (نقداً أو عن طريق بطاقة السحب) ولكن لا يقدم أي خدمة مالية مثل القروض أو الائتمانات. يمكن تقييم هذا الحد الأدنى من الخدمة من قبل المؤسسات غير المصرفية التي تتلقى تراخيص مصرافية محدودة، وكذلك الإشراف المخفف من قبل بنك الجزائر . مما يستلزم وضع تشريع مصرفي جديد . هذا لا ينبغي أن يكون مشكلة في ضوء التجارب الناجحة لبلدان مثل الأردن التي أقامت مثل هذه المؤسسات . وقد أظهرت تجربة المدخول الشامل الإيرانية أو برنامج التحويلات النقدية لتغطية برامج واسعة كيف تسمح هذه الأخيرة قفزات كبيرة في مجال الإدماج المالي للمواطنين، وخاصة الأكثر فقرا .وعلاوة على ذلك، فإن بطاقة الهوية الوطنية البيومترية هي الصمام في تحديد هوية الأفراد، مما يستوجب ضمان استخدامها على نطاق واسع، واستخدام هذه الوسيلة كأساس تطوير وسلة تعريفية للعوازل وكذا قاعدة بيانات اجتماعية للأسرة (إذا تم تبني خيار التحويل للأسر).

الحاجة للإعلام وشرح الإصلاح. ستكون هناك ضرورة ماسة لإطلاق حملة إعلامية جوارية توضيحية لتشجيع الانخراط في برنامج التحويلات النقدية، خاصة في الأحياء والمناطق المحرومة. هذه الحملة ينبغي أن تشرح الهدف من الإصلاح، وأن تبين أن الأمر يتعلق بتوزيع الإعanات بشكل آخر - أكثر فعالية وأكثر مباشرة-. إن الارتباط بين ارتفاع أسعار السلع المدعومة والتحويلات النقدية يجب أن يتم شرحه بوضوح بواسطة حملة إعلامية يستخدم فيها شعارا بسيطا مفاده أن: "الإعانات، يديهم دراهم!".

نداء لنقاش وطني للتغيير في «ورشة عشرية 2020»

إن انعدام الشفافية والإعلانات المتناقضة التي أصدرتها الحكومة بشأن هذه المسألة تعكس بشكل لا يمكن إنكاره عدم الاستعداد والتحكم في هذا الإصلاح. مما يدفعنا إلى إفتراض أن السلطات لم تقدر حجم هذا النوع من المشاريع، والذي كان في بلدان مثل البرازيل والمكسيك المشروع الاجتماعي الرئيسي لعدة عهود رئاسية.

لا يمكن أن ينحصر هذا المشروع في أعمال وزارة التضامن والأسرة، أو وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) أو المديرية العامة لوزارة المالية. إنه مشروع وطني يتطلب تعليمة استثنائية للإدارة وكذلك الدعم السياسي على أعلى مستوى. سوف تتأثر كلية كل بنية نظام إعادة التوزيع الاجتماعي للدولة الجزائرية، وهي مسألة بناء العمود الفقري للنظام الجديد لإعادة التوزيع. يشير النهج الحالي للحكومة والاعلام حول هذا الإصلاح بوضوح إلى أن المشروع بعيد عن تلقي هذه الأهمية.

ندعو الحكومة إلى فتح باب نقاش يرقى إلى مستوى مشاورات وطنية حول موضوع إصلاح الدعم ونموذج جزائري لإعادة التوزيع الاجتماعي. يجب رفع هذا الملف الاستراتيجي إلى مستوى **ورشة عشرية 2020**، ويجب أن يتم تصميمه ومناقشته وتصوره وتهيئته على هذا النحو. يجب أن تقود هذه المشاورات مؤسسة وطنية قوية مجهزة بأفضل الخبراء. يجب أن يحظى هذا المشروع، بدلاً منأخذ شكل إعلانات شهرية سطحية ومتناقضة، بالدعم الكامل من رئيس الجمهورية وحكومته، خاصة بدعم سياسي كبير لأن هذا المشروع سيكون له تداعيات عميقة على أمتنا والعلاقة الحساسة التي تربط الدولة بالمواطنين. الأمر لا يقل أهمية عن إعادة اختراع طبيعة الدولة الاجتماعية من أجل الحفاظ على مثالنا في العدالة الاجتماعية.

مجموعة "نبني"، الجزائر، مارس 2018

بخصوص نبني

منذ أبريل 2011، وبدافع الرغبة لرؤية تطوير وطنهم، فإن جزائرات وجزائربيين وضعوا مجتمعين خبراتهم من أجل إطلاق مجموعة نبني، والتي تستند إلى نهج مواطنة مستقل ومشاركي في تقديم اقتراحات بناءة وملمossa للإجابة على التحديات التي تواجه الجزائر.

في عام 2011، نشر الفريق أول تقرير له: "100 تدبير لجزائر جديدة"، وتبعه أوائل عام 2013، تقرير الذكرى الخمسين للاستقلال الوطني "خمسون ورشة قطيعة لبناء جزائر 2020". وفي 22 فبراير 2014 ، أصدرت المجموعة بياناً رسمياً من أجل نهج جديد. وفي الآونة الأخيرة، نشرت "نبني" في عام 2015 خطة طوارئ (ABDA) للرد على الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الانكماش في سوق النفط. تم تحديث خطة الطوارئ هذه في عام 2017 وهي موضوع منشورات منتظمة في شكل تعميقات موضوعاته.

جميع منشورات "نبني" متوفرة على www.nabni.org . ويمكن أيضاً متابعة أنشطة المجموعة على صفحتها على Facebook ، وهي عبارة عن مساحة للتداول.

Contact :redaction@nabni.org ; contact@nabni.org

اقتراحات نبني بالأرقام: الاستهداف التدريجي: حصيلة الفرضيات، وحجم البرنامج والتغطية

Année	Taux de couverture des quintiles ciblés	Taux d'erreur d'inclusion (couverture des quintiles exclus)	% des ménages couverts	% des ménages éligibles et bénéficiaires	Nombre de ménages bénéficiaires qui sont indus	Nombre de ménages bénéficiaires indus (millions)	Total transferts (milliards DA de 2017)	Taille du programme (%PIB)	Transfert mensuel moyen par ménage (DA de 2017)	Pertes d'erreur d'inclusion (milliards DA de 2017)	Pertes d'erreur d'inclusion (%PIB)	
2019	60%	50%	54%	24%	30%	3,98	2,21	194	1,1%	4.065	108	0,6%
2020	75%	50%	60%	30%	30%	4,50	2,25	330	1,8%	6.098	165	0,9%
2021	90%	45%	63%	36%	27%	4,81	2,06	470	2,5%	8.130	201	1,1%
2022	90%	45%	63%	36%	27%	4,90	2,10	598	3,2%	10.163	256	1,4%
2023	90%	38%	59%	36%	23%	4,66	1,82	682	3,5%	12.195	266	1,4%
2024	90%	35%	57%	36%	21%	4,57	1,68	669	3,3%	12.195	246	1,2%
2025	90%	30%	54%	36%	18%	4,39	1,46	643	3,1%	12.195	214	1,0%
2026	90%	27%	52%	36%	16%	4,29	1,32	628	2,9%	12.195	193	0,9%
2027	90%	22%	49%	36%	13%	4,09	1,09	599	2,7%	12.195	159	0,7%
2028	90%	20%	48%	36%	12%	4,06	1,01	594	2,6%	12.195	149	0,6%
2029	90%	20%	48%	36%	12%	4,11	1,03	601	2,5%	12.195	150	0,6%
2030	90%	20%	48%	36%	12%	4,16	1,04	608	2,4%	12.195	152	0,6%

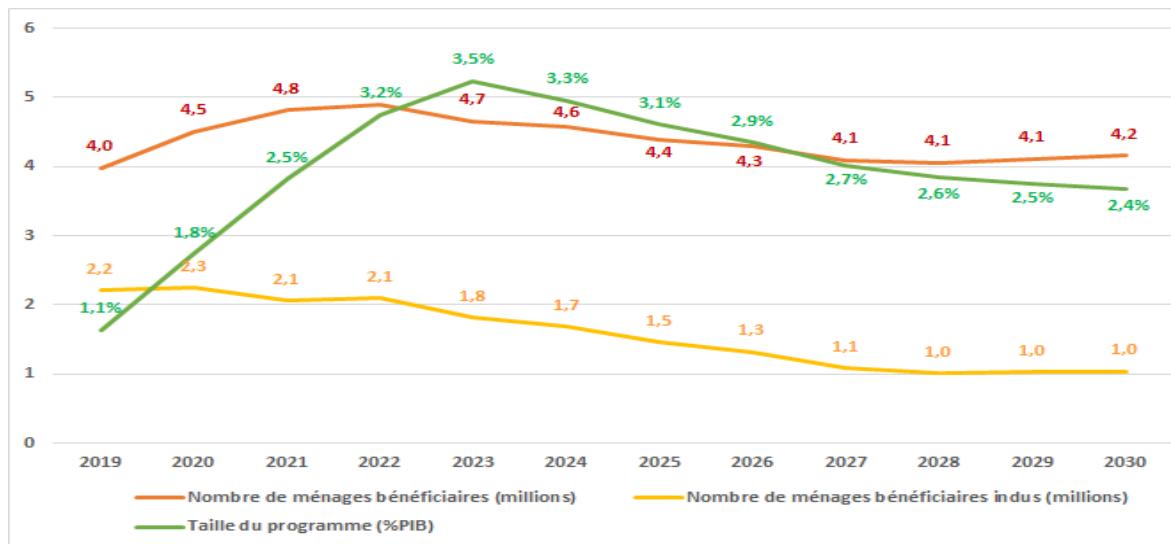
فرضيات حجم تغطية البرنامج في الخمس الأول

	Taux de couverture Q1	Taux de couverture Q2	Taux de couverture Q3	Taux de couverture Q4	Taux de couverture Q5
2019	50%	70%	70%	50%	30%
2020	70%	80%	70%	50%	30%
2021	90%	90%	65%	45%	25%
2022	90%	90%	65%	45%	25%
2023	90%	90%	55%	40%	20%
2024	90%	90%	50%	35%	20%
2025	90%	90%	45%	30%	15%
2026	90%	90%	40%	25%	15%
2027	90%	90%	35%	20%	10%
2028	90%	90%	30%	20%	10%

(تقييم المبلغ الفردي الشهري للتحويلات حسب حجم العوائل (د.ج سنة 2017)

	Montant mensuel du transfert selon la taille du ménage (DA de 2017)				
Taille ménage	1 à 2	3 à 4	5 à 6	7 à 8	9+
2019	3000	3000	4000	4000	5000
2021	6000	6000	8000	8000	10000
2023+	9000	9000	12000	12000	15000

تطور عدد المستفيدین وحجم البرنامج (%PIB)



اقتراحات نبني بالأرقام: الدخل الشامل : حصيلة الفرضيات، وحجم البرنامج والتغطية

تقييم المبلغ الفردي للتحويلات

تقييم نسبة التغطية للمواطنين بالأختام

(د.ج سنة 2017)

(الفرضيات)

Age de l'individu:	Montant mensuel en DA selon la tranche d'âge de l'individu						Hypothèses de taux de couverture de chaque quintile (par année):					Taux de couverture de la population totale
	0 - 14 ans	15 - 19 ans	20 - 29 ans	30 - 64 ans	65 ans et +		Taux de couverture Q1	Taux de couverture Q2	Taux de couverture Q3	Taux de couverture Q4	Taux de couverture Q5	
2019	600	1200	1200	1200	1200	2019	50%	70%	70%	70%	70%	66%
2020	750	1500	1500	1500	1500	2020	70%	80%	80%	80%	60%	74%
2021	900	1800	1800	1800	1800	2021	90%	90%	90%	90%	50%	82%
2022	1050	2100	2100	2100	2100	2022	100%	100%	100%	100%	50%	90%
2023	1200	2400	2400	2400	2400	2023	100%	100%	100%	100%	50%	90%
2024	1200	2400	2400	3200	3200	2024	100%	100%	100%	100%	50%	90%
2025	1200	2400	2400	3200	3200	2025	100%	100%	100%	100%	50%	90%
2026	1200	2400	2400	3200	3200	2026	100%	100%	100%	100%	50%	90%
2027	1200	2400	2400	3200	3200	2027	100%	100%	100%	100%	50%	90%
2028	1200	2400	2400	3200	3200	2028	100%	100%	100%	100%	50%	90%
2029	1200	2400	2400	3200	3200	2029	100%	100%	100%	100%	50%	90%
2030	1200	2400	2400	3200	3200	2030	100%	100%	100%	100%	50%	90%

